بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة
في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية

إعداد
عافه محمد سعيد عثمان

بحث متطلب مقدم لِنَيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

سبتمبر 2012م
خلاصة البحث

إن مسألة الديون تعدّ من أهمّ وأخطر القضايا الاقتصادية العالمية التي كشفت سوأات النظام الرأسمالي الريفي. وتلقي هذه الدراسة الضوء على أسباب نشوء الدين، مفهومه ومشروعيته، وأحكام بيعه في مختلف حالاته، ومفهوم الدائن والمدين، وما يلحقهما من مصالح ومفاسد جراء الدين، وعلاقبه ببيع الآجال في الفقه الإسلامي، وتطبيقات بيع الدين المعاصرة في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية، ومدى مشروعيتها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وسوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، وأهمية تسمك الدينون، وتطرقت الدراسة لمناقشة البدائل والحلول الشرعية الوقائية والواقعية لتعثر الدين، ودور الدولة في ضبط حركة السوق من المتعاملين حفاظًا على مصالح الفرد والجماعة، وبناءً عليه فإن الدراسة تهدف إلى تقييم بيع الدين في التجارة المالية، ومدى التزامها بالضوابط الشرعية، وما هي الدوافع الحقيقية لنجاح تلك التجارة في بيع الدين، كما ناقشت الدراسة بيع الدين في مختلف حالاته وصوره مع بيان أحكامه. وقد سلك الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، لجمع المادة العلمية منبعتاً أراء الفقهاء السابقين والعاصرين، كما استخدم المنهج النقدي لمناقشة وتحليل تلك الآراء والأدلة، ومعتمدًا على منهج الفقه المقارن، وأنه قد قام ببعض المقابلات لبعض الشخصيات الأكاديمية الماليزية، ونظام الحالة العامة في قسم الرقابة والتنظيم الشرعي للمصارف الإسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى حرمة التجارة في الديون، إلا إذا كانت بأعيان وصلاح مع الالتزام فيها بالشروط والضوابط الشرعية، ورحبت الدراسة جواز بيع الدين للمدين، لأنه لا يشتكي فيه قضى الثمن، وكذا لغير المدين إن التزم فيه بالشروط والضوابط التي وضعها الفقهاء، كما أوصت الدراسة بوجوب إعادة النظر من الجهات النافذة في ماليزيا في تطبيقات هذه البيع، ومدى مراعاتها للضوابط الشرعية والقانونية.
ABSTRACT

This research addresses the topic of debt sale and its applications in contemporary Malaysian Islamic financial institutions, whose ways, causes and methods are resorted to by those of low-income in particular and the rest of society in general, as it responds to their living necessities. Thus this study highlights the reasons for the emergence of debt, its concept, its legitimacy, and the provisions of its sale in different forms. It also touches upon the concept of the creditor and the debtor, the subsequent benefit or harm as a result of debt, and the importance of documenting it without excluding its relationship with credit sale in Islamic jurisprudence. The study also examines contemporary debt sale applications in the Malaysian Islamic financial institutions in the light of the purposes of Islamic law, the Malaysian Islamic securities market, the importance of Securitization, and an evaluation of the success of the Malaysian experience in debt sale. In addition, the study recommends a reconsideration of these sales’ applications by those in authority, who are involved in Islamic finance, with regard to the observance of Islamic and legal regulations. The researcher utilized the inductive and descriptive approaches to collect the data by tracing the views of former and contemporary jurists; the critical-analytical method was also needed for the discussion and analysis of those views and evidence, grounded on the approach of comparative jurisprudence. Moreover, the researcher conducted some interviews with some Malaysian academic figures as well as a number of people working in the Shari’ah Supervisory Board and Islamic legislation of Islamic banks. The study uncovers the prohibition of trading in debt unless it is a case of determinate properties and goods with a commitment to the conditions and regulations of Islamic Law; it suggests the permission of debt sale to the debtor as taking possession of the price is not required; the same applies to a non-debtor committed to the conditions and regulations set by the jurists.
The dissertation of Affa Mohammed Saeed has been approved by the following:

________________________
Arif Ali Arif
Supervisor

________________________
Mohamed El Tahir El Mesawie
Internal Examiner

________________________
Asmadi Mohamed Naim
External Examiner

________________________
Abdi Omar Shuriye
Chairman
DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Affa Mohammed Saeed

Signature ……………………………………… Date ………………………
الجامعة الإسلامية العالمية بالمالزية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع 2012 م محفوظة لـ عافه محمد سعيد عثمان.

"بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية"

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وفي أي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1- يمكن للأطراف اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم شرطة الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوفير النص بصورة مناسبة.

2- يمكن للمكتبة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتباتها حق الاستنساخ (بشكل الطباعة أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

3- أن يكون المكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

4- سيؤود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.

5- سيتم الاتصال بالباحث لغرض استحصل موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفى في المكتبة، وإذا لم يستجيب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عافه محمد سعيد عثمان.

.........................
التاريخ: .......................
أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح والدي اللذين رياضي على حب العلم والصبر والصبر والمصاهرة عليه، مهما خلت طرقه بالملك ولفصاع، لأنمنع علماني أن من لم يصبر على مرّ التعلّم ساعةً يجترع ذلّ الجهل طول حياته، وكذا إخواني الأعزاء وأخواني الفضليات، وأبنائي، الذين ما يخلوعلي بالنصيب والتوجيه، كما أهديه إلى زوجتي الفضلي فتحية حشال التي لم تتوان لحظة في تحمل عبء رعاية وتربية الأبناء في فترة إنشغالي خلال مسيرة هذا البحث، وكذا أبنائي فلذات كيدي وقفة عيني وهم النعمان وهبة وحسان الذين كنت أحرمهم من مداعبة الأبوة الخروجية المبكر ورجوعي المتأخر، فسأل الله أن يعوضهم عن ذاك بأن يمد في عمري والدهم لينعموا بسمار يعه التي تحملوا جزءًا منها في نعومة أطافروهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه. كما لا يفوتي إهداء جهدي المتواضع إلى روح أخي ورفيق دربي في التعليم ناصر محمد سعيد الذي وفاته المنيئة وهو يؤدي واجبه الدنيوي والدنيوي. وختاماً أهدي جهد المقل إلى إخواني في الله معي وحادمي فقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي.
الشكر والتقدير

أولاً أشكر الله تعالى الذي من علّي بالصحة والسعادة لإكمال هذا الجهود المتواضع في البحث العلمي. ومن ثم أتقدم بالشكر الجزيل لوالدي الأستاذ الدكتور عارف علي عارف لتكريمه بالموافقة ل الإشراف على هذا البحث، والذي أولاً يكل الرعاية والنصوح والتوجيه، ولم يخل علي بوقته وجهده طيلة مسيرة إنجاز هذا البحث، وكذلك الشكر موصول للدكتور محمد الطاهر الميساوي الممتحن الداخلي الذي أسدى إلي نصائح وتوجيهات قيمة أضافت للبحث قيمة علمية فله مني جزييل الشكر، وكذا شكرى موصول لفضيلة الدكتور أحمد محمد نعيم الممتحن الخارجي للبحث الذي قدم لي توجيهات سديدة فيما يخص التطبيقات الماليزية لبيع الدين فله مني كل التحية والتقدير، وكذا الشكر موصول لكل من إدارة قسم الشريعة بالبنكي الإسلامي والمعاملات الماليزية، وكذا إدارة هيئة الأوراق المالية الماليزية، وقسم الشريعة والقانون بإعبي (INCEIF) لحسن تعاونهم في مدي بالمعلومات التي تخص التطبيقات الماليزية، وكذلك الشكر موصول للأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن صالح الأطرم من السعودية لمساعدتي بعض الرسومات البيانية لبيع الدين، والشكر أيضاً موصول لأخواني وأخواتي وعلى رأسهم ابن أختي الأستاذ إبراهيم علاع الذي شجعني للمضي قدماً في دراستي هذه، وكذلك شكر وعظيم امتناني لأخي آدم إسماعيل على تشجيعه ماديًا ومعنويًا، ولا يفوتي أن أقدم خالص شكري لكل من قدم لي توجيهاً أونصاً من الأستاذة والزملاء، والشكر موصل كذلك لقسم الفقه وأصوله إدارة وأستاذة، وكذا مركز الدراسات العليا، وأخيراً وليس آخراً أتقدم بجزيل الشكر وجميل العفان للجامعة الإسلامية العالمية بمالزيا التي منحتي هذه الفرصة لأكون في حضنها وأفل من علومها ومقارفها، فله مني كل التحية والتقدير.
فهرست المحتويات

ملخص البحث ................................................................. ب
ملخص البحث بالإنجليزية .................................................... ج
صفحة التقبيل ................................................................. د
صفحة التصريح ............................................................... ه
حقوق الطبع ................................................................. و
الإهداء ................................................................. الز
الشكر والتقدير ............................................................ ح

الفصل التمهيدي: خطة البحث ............................................. 1
المقدمة ................................................................. 1
إشكالية البحث ............................................................... 4
أسئلة البحث ................................................................. 5
أهداف البحث ................................................................. 5
أهمية البحث ................................................................. 6
حدود البحث ................................................................. 6
منهج البحث ................................................................. 7
الدراسات السابقة ........................................................... 7

الباب الأول: أضواء على أحكام بيع الدين، وعلاقته ببوع الأجال في
الفقه الإسلامي ............................................................. 29
الفصل الأول: نشأة الدين، وتعريفه، ومشروعيته، وأنواعه ............ 30
المبحث الأول: تعريف الدين وأسباب نشأة الدين، وأركانه، وشروطه
المطلب الأول: تعريف بيع الدين لغة وشرعًا
المطلب الثاني: أسباب نشأة الدين
المطلب الثالث: أركان الدين وشروطه
المبحث الثاني: مشروعية الدين، وأنواعه
المطلب الأول: مشروعية الدين
المطلب الثاني: أنواع الدين
المطلب الثالث: فقه بيع الدين وشروطه
المطلب الرابع: مفهوم الدائن والمدين
المبحث الثالث: علاقه بيع الآجال ببيع الدين
المطلب الأول: الأجل والآجال والفرق بينهما
المطلب الأول: تعريف الأجل والآجال
المطلب الثاني: بيع الآجال والفرق بينها وبين الأجل في البيع
المبحث الثاني: القرض وعلاقته ببيع الدين
المطلب الأول: تعريف القرض في اللغة والاصطلاح
المطلب الثاني: حكم مشروعية القرض
المطلب الثالث: علاقة القرض ببيع الدين
المبحث الثالث: بيع السلم وعلاقته ببيع الدين ................................. 121
المطلب الأول: تعريف السلم والسلم الموازي وحكمه ................................. 129
المطلب الثاني: حكمة مشروعية السلم ........................................... 130
المطلب الثالث: شروط السلم ...................................................... 131
المطلب الرابع: علاقة بيع السلم بالدين ...................................... 132
المبحث الثالث: العينة والتورق والتقسيط والوفاء والإيجار المنتهي بالتمليك ................................. 133
المطلب الأول: بيع العينة ...................................................... 141
المطلب الثاني: بيع التورق لغة وأصطلاحاً ..................................... 150
المطلب الثالث: بيع التقسيط .................................................... 155
المطلب الرابع: بيع الوفاء ..................................................... 157
المطلب الخامس: بيع الإيجار المنتهي بالتمليك ................................ 162

الباب الثاني: التطبيقات المعاصرة لبيع الدين في المؤسسات المالية الإسلامية ................................. 162
الفصل الأول: التطبيقات المعاصرة لبيع الدين في المصارف الإسلامية الماليزية ................................. 163
المبحث الأول: نشأة المؤسسات والمصارف الإسلامية ......................... 163
المطلب الأول: المؤسسات الاستثمارية ....................................... 164
المطلب الثاني: المصارف الإسلامية ........................................... 165
المبحث الثاني: موارد المصارف الإسلامية ومنتجاتها ذات الصلة ببيع الدين ........................................... 172
المطلب الأول: موارد المصارف الإسلامية ..................................... 173
المطلب الثاني: منتجات المصارف الإسلامية الماليزية ذات الصلة ببيع الدين ........................................... 175
المبحث الثالث: مدى مواقف المفاهيم الفقهية تطبيقات المصارف الإسلامية الماليزية في بيع الدين ................................. 182
المطلب الأول: صور بيع الدين في المصارف الإسلامية الماليزية ................................. 187
الفصل الثاني: سوق الأوراق المالية الإسلامية وتحديات تصكيل الديون، وخطابات الضمان فيها.

المبحث الأول: مفهوم سوق الأوراق المالية الإسلامية ونشأته.................. 201
المبحث الثاني: أسواق الأوراق المالية المعاصرة.............................. 208
المبحث الثالث: سوق الأوراق المالية الماليزية وتاريخ نشأتها.............. 212
المبحث الرابع: أهمية سوق الأوراق المالية في الحياة الاقتصادية..... 216

المطلب الأول: تصكيل الديون وخطابات الضمان......................... 240
المطلب الثاني: خطاب الضمان............................................. 240

الفصل الثالث: التجربة الماليزية في بيع الدين وتقييمها الشرعي

المبحث الأول: أضواء على التجربة الماليزية في بيع الدين.............. 246
المبحث الثاني: مدى شرعية بيع الدين في التجربة الماليزية......... 247
المبحث الثالث: الأسباب الحقيقية لنجاح التجربة الماليزية......... 249
المبحث الرابع: تصكيل الديون أو توريقها............................... 259
المبحث الثاني: القيمة الشرعية للتجربة الماليزية في بيع الدين..... 261
المبحث الأول: بيع الدين بين الميزين والمانعين في التطبيقات الماليزية.... 261

الفصل الرابع: البديع الشرعية وحلولها الوقائية والواقعية

المبحث الأول: البديع الشرعية الوقائية الاستباقية.......................... 271
المبحث الثاني: دور الدولة في ضبط حركة السوق......................... 272
المبحث الثاني: علاج المماثلة في الوفاء بالدين......................... 272
الفصل التمهيدي
خطة البحث

المقدمة
"أسئلة البحث وأهدافه
أهمية البحث وحدوده
منهج البحث
الدراسات السابقة

المقدمة
الحمد لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلالته وعظمته سبحانه وتعالى، والصلاة والسلام على
من بعثه الله رحمة للعالمين، يجلّ هم الطبيبات ويخوم عليهم الحنان، ويبسط على بعضهم
الأقاليم التي كانت عليهم، وعلى آل الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته الغرّ الميامين،
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:
 فإن مجريات الحياة المعاصرة وأحداثها تطورت تطوراً ملحوظاً، في جميع مناحي
الحياة المختلفة، وإن المعاملات المالية الإسلامية قد حظيت في الآونة الأخيرة، باهتمام علمي
متزايد، سواء أكان في الدراسات الفقهية، أو الاقتصادية، أو القانونية، كل من زاويته
وثراعهم في ذلك كل واحد منا على نفرة من تطور الإسلام، فلا يؤمن الإسلام
من قبله، وخاصة في الجامعات والمؤسسات ذات النظرية التحليلية بين فنون العلم والمعارف
المختلفة.

وإن الشريعة الإسلامية قد أهلت لما لم يخطر بالمغใب، كما أُها
لم تتملّ مال الفرد وثروته، وهذا يضيف جلياً لمن استقر أوصاف الشريعة الغراء وقواعدها
المتينة، حيث جعلت حفظ المال من أهم ما كلياءا الحمسة الضرورية، التي تسعي
لتثبيتها، وحفظها ورعايتها. وقد حثت على اكتسابه وتحصيله تحقيقاً لمهمة الاستخلاص

الإنساني في الأرض، قال تعالى: "وأذ قل ركب الملائكة إني جاعل في الأرض خليفةً" (البقرة: 30)، و قوله تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستعمروها" (البهية: 21).

وفي أهمية العمل في الإسلام حيث جاء تاليًا للعبادة: "إذا قضيت الصلاة فاتشريوا في الأرض واتبعوا من فضلك الله وذاكروا الله كثيرًا لعلكم تفتيحون" (الجمعة: 10)، و قوله تعالى: "وآخرون يضلرون في الأراض يبتغون من فضلك الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله" (المزمور: 20).

فإن طلب المال بالطرق المشروعة، يعدت عبادة من العبادات، لا يقل أجرًا عن أجر أداء فريضة الجمعة، الذي جاء في الآية تابعًا لها، وعن الجهاد في سبيل الله الذي جاء عقب السعي في الأرض طلبا للمال، وقد قدم الله المال على النفس في الجهاد في سبيل الله في بعض المواقف منها قوله تعالى: "أغلقوا خفافًا وتقانًا واحذروا بأموالكم وتفكروكم في سبيل الله ديلكم خير لكم إن كنتم تعلمون" (النور: 41)، ومعناه تطور لابن مهية المال ومدى تداخل المصالح الدينية والأخورية في العبادات والمعاملات، وأن بعضها يقوي الآخر، ويدفع به نحو الأفضل، ومن أهم طرق تحقيق المال الذي شرعه الله منذ أن خلق الله الإنسان وجعله خليفةً في الأرض هي التجارة، لأن مصالحه الدنيوية لا تتحقق بدونها، لأنها تنسجم مع طبيعة حب التملك النبي ﷺ عليها الناس، لأن الإنسان نائفة بنفسه كامل بإخوانه، فلن يكون عند هذا يكون عند ذلك. وهذا تكمل طلباته الضرورية والحاجية، وما أن الإسلام لا يتناقض مع الفطرة الإنسانية فلم يلزمها عليها، وإنما وجهها وهذها من جميع الممارسات والطريقات الخاطئة، كالمعاملات الرغبية، التي كانت فاشية في المجتمع الجاهل، والتي حسبها نوعًا من أنواع البيع العادي، فبين هم الفرق بينهما وبين البيع الذي تشابه عليه بالرضا الذي كان جزءًا لا يتجزأ في مفهومهم عن البيع، قال تعالى: "أحل الله البيع وحرم الربا منهم جاهة موعظة من روب فأنه في الله ومن عام فولك أصباح الناس هم فيها خالدون" (البقرة: 275)، حيث أمراض الثمار إعا تنشابه عليهم، وأهمها أيضاً سبب. وأن الإنسان في معاملاته التجارية معرض لأن يكون في آن واحد مدنيًا ودائناً، وهذا أمر للشرعية، وحتى القوانين الوضعية بنويعه وتدوينه، حتى
لا تضيع حقوق الناس المالية، ويصبح مطية للمزارع والخ scrimmage بين التجارة من جهة، وبين التجارة والعملاء من جهة أخرى، فظهور الفوضى وينشر الفساد، وتفخّف مظاهر الأمن والاستقرار، اللتان هما أكبر دعامة للنمو الاقتصادي والازدهار المالي. قال تعالى: "يا أيتها النّّزل الذين أمنى إداً تذنًّا يذنًّا إلى أجل ممّا كتبنا في كتبنا كتابًا بالغدٍ إلى قوله تعالى: "ولَمّا تجَّلوا كائناً فِرُهاً مَفْتوّاً فإنّ مِنّ بعضكم بعضاً فِلَيْودُ الذي أؤثثينَ أمانِئه وَليَبَنِ اللهُ رَبِّهِ" (البقرة: 282-283)، وقد احتوت الأثاث على كثير من الأسس والمبادئ في المعاملات المالية، أكثرا منها ما يخص موضوعا في توقيع الدين.

وما دام الإنسان لا غنى له في تجارته عن أن يكون دائنا أو مدينا أو كلاهما في أن واحد، فهو في حالة ماسة لأن تنصّف فيما يملك ما هو في ذمته أو في دمه الآخرين، وذلك بالبيع أو الشراء، ولا سيما إذا كان في حالة للفساد النفيدي، سواء كان لسدّ ما عليه من دين وجبت وحلّ أجلها، أو ليشارك بما في أي مشروع استثماري يحتاج للتمويل.

وقد عرف جمهور الفقهاء الدين بأنه: "كل ما يثبت في الذاية من مال بسبيب يقتضي ثبوته"، سواء كان ذلك بيع أو فرض، أو إجارة أو مراحية، أو إتفاق.

والتاين يلجأون إلى طرق أرواب التداني لحاجتهم الماسة إلى بيع بقيتهم الحر والبرد، أو وسيلة نقل، وغيرها من متطلبات الحياة المعاصرة المعقدة، حتى قال عنه أحد الفقهاء: "كاد الدين شرط من شروط حياة الإنسان". ولقد أضحى الدين مما عُمِّث به البلوى فدخلت الديون بيوتاً كثيرة في عصرنا الحاضر في ظل ظروف اقتصادية صعبة زاد فيها الكساند، وزاد من تفاقم الأمر رغبة الكثير من الناس في التمتع بكميات الحياة الحديثة، والاستزادة من الرفاهية التي ظهرها الرحمة، وابطنها من قبل العذاب، فهو غمّ وهم بالي، وقهر ومدّة بالنهار، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتعود من كل هذا، ومع ذلك توفي ودرعه مرهونة عند يهودي، مما يتضح لنا أن هذا الأمر قَلَما يُستَغْيِب عنه أحد في

---

1 مجلة الأحكام العدلية، مادة 158.
2 بنشهور، عبد الحميد بن أبي زيان، ما تشاهده العيون من مسائل الديون (الرباط: مطبعة الأميرية، ط1)، 1365هـ-1946م، ص8.
الحياة، ولقد باختلاف الشركات في التنفيذ في إغراء الناس فبالتالي تعلق عن نفسها في كل مكان، وزينت إعلاناتها بكثير من سبل الإغراء، فهناك إعلانات تقول: تمتع بكل ما تريد ولا تدفع الآن، بدون مقدم، بدون فوائد، على خمسين قسطًا، أول قسط بعد ثلاثة أشهر، وغيرها من أساليب الإغراء التي لا حصر لها فيدخل الفرد في شباكها، ثم قد لا يستطيع الخلاص.

إشكالية البحث

وبناء على ما تقدم، فإن إشكالية البحث تتمثل في موقف الشريعة الإسلامية من بيع الدين حالًا أو مؤجلاً، من عليه الدين أو غيره، والبحث في مدى التزام المؤسسات الإسلامية بالنظام الفقهية في تعاملها التطبيقية. وسيسعى الباحث لأن يسلط الضوء بالشرح والتحليل مستنداً - بعد الله - للفقه المقارن، بالإضافة لنظرية قوانين فقهية إذا دعت الضرورة لذلك، مركزاً على أهمية التطبيقات الفقهية الإسلامية، وسوق الأوراق المالية الإسلامية في حركة تفاعلكما بيع الدين، هذا المولود الجديد الذي أصبح ينافس من سبقوه في مضمار المعاملات المالية تأسيلاً وإحياءً لتوجهات القيم الأخلاقية الفاضلة التابعة من كتاب الله وسنة رسوله محمد صلّى الله عليه وسلم التي يتحلى بها. وسيسعى الباحث في دراسته إلى الإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة، للوصول إلى رؤية فقهية شاملة للاستفادة من الممتلكات العاجلة والأجلة، شريطة أن لا تتعارض مع نصوص الشرع الجديد ومقاصده العلمية، ويبعدها عن التنازع والحصار، مع التركيز الخاص على تطبيقات المصارف الإسلامية، وسوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، ولا سيما بعد أن أضحكت ماليزيا قيمة المالية الإسلامية، ففتحت ثلاثة مصارف إسلامية عربية أبواها بدءًا من أواخر عام ٣٠٠٧م، وهي بنك التمويل الكويتي، وبنك التحويل الأسيوي الذي يملك أكبر رأس ماله (بنك قطر الإسلامي)، ومصرف الراجحي، وأن الأخير أصبح يتمدد في روبع ماليزيا، حيث أعلن عن خطته لتوسيع دائرة نشاطه، لتصبح فروعه خمسين فرعًا في جميع أنحاء ماليزيا، ومع أن ماليزيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يطبق نظام بيع الدين، إلا أن هذه المصارف الإسلامية القادمة من الشرق الأوسط، قد احتفظت بهيئتها الأصلية تبعًا...
لمصادرها الرئيسية في عدم التعامل بيع الدين لأسباب فقهية في المقام الأول تمنعها في الأخذ بهذه المعاملة.

أسئلة البحث:

1- ما أسباب نشوء الدين وما هو المقبول وغير المقبول منها شرعاً، ومفهوم بيع الدين وأنواعه، وحكم مشروعيته؟

2- ما علاقة بيع الدين ببيع الآجال المختلفة؟

3- ما مدى مشروعية تطبيقات بيع الدين في المصارف الإسلامية الماليزية في ضوء مقاصد الشريعة؟

4- ما التحديات التي تواجه سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية بسبب بيع الدين وتوابعه؟

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة جاهدة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان أسباب نشوء الدين، والقبول منها شرعاً وغير المقبول، ومن ثم التعرف على عقد بيع الدين في أهم كتب التراث الفقهية والفقه المعاصر، وذلك بيان تعريفه وذكر أركانه، وشروطه، وأهمية توثيقه.

2- بيان أنواع بيع الدين، وأحكامها، وأهمية علاقتها بعقود بيع الآجال (القرض والسلام، والتقسيط والعبئة) في المعاملات الإسلامية المعاصرة.

3- دراسة الصور المطبقة في بيع الدين وأسبابه في المصارف الإسلامية الماليزية، وفق الأسس والمبادئ الشرعية بدون تفريط ولا افراط مع مراعاة الارتفاع من المرجح إلى الراجح ما لم تترتب عليه مشقة على العباد في تعاملاتهم المالية.

4- القيام بالبحث والتنقيب عن مدى توافق التطبيقات المعمول بها في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية مع تلك الضوابط والشروط التي وضعها الفقهاء للصور الجائزة من بيع الدين، وبيع الآجال وفق مقاصد الشريعة
العليا، ومن ثم إضافة مقترحات مجدية في ضوابط بيع الدين، تكون جديرة
بحماية حقوق الطرفين الدائن والمدين لمواجة التحديات التي تواجها نتيجة
مماطلاة المعاملين معها.

أهمية البحث

تكم أهمية هذا البحث في أنه من المواضيع المهمة في:
1- التأصيل الفقهي لبيع الدين، وتطبيقاته المعاصرة في المؤسسات الإسلامية
الماليزة.
2- حق الإنسان الكامل في التصرف في ماله بيعاً وشراءً في ضوء الشريعة
 الإسلامية.
3- الحصول على السيولة السريعة الحالية سواء للمشتركة وحاجة إلى دعم مالي، أو سداد ديون حالة كانت في دعوة المؤسسة أو المصرف
 الإسلامي.
4- إما تسهم في الحفاظ على سمعة المؤسسات المالية الإسلامية، من احراجات
 العملاء، إذ تتمكن من سداد التزاماتها المالية في موعده المحدد.
5- إما ذات بُعد أساسيين متوازيين: أ- البعد الشرعي في الميدان النظري
 الفني. ب- والبعد التطبيقية العملي في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزة.
6- القيام بمحاولة مناقشة الشبه والمغالطات غير الموضوعية والعلمية التي تثار حول
 بيع الدين في ماليزيا في ضوء المفاهيم الشرعية.

حدود البحث

تشتمل هذه الرسالة في إطارها العام على جانبين أساسيين: جانب نظري وآخر تطبيقي،
فلاجانب النظري من الدراسة سيتناول الأحكام المتعلقة ببيع الدين وكل ما له صلة وعلاقة
به من بيع الآخرين المختلفة، باستمرار النصوص الشرعية، والآثار الواردة فيها والنظر في
اجتهادات الفقهاء علماء الاقتصاد القدامي والمعاصرين من أهل الخبرة والاختصاص. وأما
الجانب التطبيقي من الرسالة فسعيين بدراسة التطبيق العملي الحقيقي لبيع الدين في المؤسسات والمشاريع الإسلامية الماليزية، ومدى التزامها في هذه القضية بالرأي الراجح لدى الفقهاء الذي يراعي مصلحة الفرد والجماعة على وفق مقاصد الشريعة الإسلامية الغرباء.

منهج البحث:

لكل باحث منهج ينبعه، وطريقة يسير عليها، فالمنهج الذي يعتمد عليه الباحث في دراسته لبيع الدين هو المنهج الاستقرائي، والوصفي، لجمع المعلومات ودراسة جزئيتها للوصول إلى حكم كلي يشملها جميعاً مستنداً لآراء الفقهاء والباحثين، كما أن الباحث سيستخدم المنهج التحليلي والتقديمي، مناقشة وتحليل تلك الآراء والأدلة، في ضوء منهج الفقه المقارن، لاستيعاب الفهم وإضافة الجديد ما أمكن. ونتيجة لطبيعة الدراسة فإن الباحث يقوم بإجراء مقابلات مع بعض الشخصيات العلمية من أهل الخبرة بمجريات المؤسسات المالية في ماليزيا، وذلك إثراءً جانبياً التطبيقي الممارس في المؤسسات والمصارف الإسلامية الماليزية، للوصول إلى حلول مجدية.

الدراسات السابقة:

أصبحت قضية بيع الدين من القضايا الساخنة في عصرنا الحاضر بين المتجاوزين والمعتنين، على الرغم من أنها قضية قديمة، كل حسب فهمه واستنباطه، أو اتباعاً لمهبه، أو تحقيقاً لصالحه ومآربه الأثنيا متساهلاً فيها غير عابه مما يثير حولاها، وآخر مغضباً عينه مما يجري حوله من تطور في المعاملات المالية معتبراً إياها من بيرع الآجال التي لا يجوز التعامل بها، وقد ألقي كل هذا الاحتكاف بطلالوه على الاهتمام بما وإفراد الكتابات لها، ولكن حاجة بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى السبلة، ومماطلة الدائنين عرض المؤسسات الإسلامية إلى أجراءات إقليمية ودولية داخلية وخارجية في التزاماتها المالية، فبحثت ونفتت في تزامها عن حيلة شرعية للخروج من هذه العترة، التي أصابتها بالكاب، فوجدت في بعض مصادر التراث الإسلامي رؤية متسعة بإحرازها إذا توفرت شروطها وضوابطها، ووجدت ضالتها
المشودة في بيوت الآخرين أخذت بما في تعاملاتها المالية، ولقد جاء ذكر بيع الدين ضمن بحوث أخرى، وقد أفرد لها كتابات قليلة، لا ترقى إلى مستوى التحدي المطلوب على الرغم من إفراد مساحات كتابية لها.

للباحث عادت عمان، عاش عمان محمد سعيد، دراسة بعنوان: "بيع العينه وتطييقاً المعاصرة في بnk إسلام ماليزيا" تحدث عن تعريفها لعة واسطلاحاً، وتصغيمها وحكمها ثم عرض آراء الفقهاء وأدلتهم فيها بين المخزون والمائعين مسماً حجج كل فريق على حدة ومن ثم قام بناشئة ليتوصل لمرأى الراجح عنه حسب شروط الترجم العلمية، وعلاقتها ببيعة الآل، ثم تناول تطبيقاً المعاصرة في البنك الإسلامي الماليزي مسماً آراء الهيئات الشرعية في ماليزيا ومناقشة تلك الآراء وفق تحليل علمي، وعلى الرغم من وجود علاقة تشابه كبيرة للعينة ببيع الدين وينتقدون في كثير من شروطهما، إلا أن الباحث لم يتعرض لبيع الدين، وإنسب كل اهتمامه في بيع العينه فقط، ويمكن الاستفادة من تلك الرسالة في العلاقة بين بيع الدين وبيع العينه، وأن الفرق بينهما أن العينه تكون ضمن عقود قضية الأجل، بينما الدين يكون من العقود طويل الأجل غالباً، وسبيستفيد منها في بعض الجوانب الخاصة بعلاقة الدين بالعينه.

ولقد حضر نشأ بنشهر بيع الدين بكتاب مستقل سماه: ما تشاهده العيون من مسائل الدين، وقد كانت دراسته منبسطة إلى حد ما لتخصيصه دراسة منفردة بهذا العنوان الذي فل نظيره في النصف الأول من القرن العشرين، فهي تمثل وعي متقدم لمعالجة قضايا المجتمع ومساها، وبل تعد أول دراسة تخرج عن نون التقليد والتموقع والتطوير كما هو شأن العلماء القداميين إلى الاتحاصر في العرض والتقريب في العبى حتى تصبح في متناول أيدي العامة التي لا غنى لها عن هذا التعامل من البيع، كما أشار إلى ذلك صاحب الكتاب، وما تتميز به هذه الدراسة أنها اهتمت بالجانب التطبيقي في المملكة.

٣ عشّام، عاش عمان محمد سعيد، بيع العينه وتطييقاً المعاصرة في بnk إسلام ماليزيا، رسالة ماجستير، قسم الفقه، وأصوله، كلية معارف الراوي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا، ٢٠٠٥م.
٤ بنشهر، عبد الحميد الرزق، ما تشاهده العيون من مسائل الدين، (الرباط: مطبعة الأمية، ط، ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م) .
المغربية، سواء أكان في توثيقه أو نوعية محاكماته شرعية كانت أم قانونية، مغربية كانت أم أجنبية، ولكن رغم قدمها وسبقها في هذا المضمار إلا أنه افتعالاً عبير منهجية علمية وفقية من عدم نسب الأقوال إلى قائلتها، وتخريج الأحاديث والقواعد الأصولية، وذلك مع سبيل الاصلاح بذلك بغية إفادة العامة كما ذكر ذلك في مقدمته، وأيضًا تحتوي هذه الدراسة على بعض الآراء القديمة فيما يخص المعاملات الإسلامية التي جد فيها اجتهاد العلماء وتغيرت نظرياتهم وتناولهم الشرعية بنشأتها لعدم ترتيب ربا ظاهراً أو مشرفة لأحد فيها، ولم تخرج عن الضوابط العامة للشريعة الإسلامية، فالشريعة إما هي لرعاية مصالح الناس ودرجة الفعالية بين القوانين، وعموماً فإن كتب التراث الإسلامي، وضعت حلولها وفقاً لمشاكل عصرها، ولذاً أن نضع حلولنا وفقاً لمشكلاتنا العصرية الشائعة أن تكون في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

تناول الدكتور محمود هاشم في كتابه: الحبس في الديون في المملكة العربية السعودية والتشريعات العربية دراسة مقارنة، هذه الدراسة ركزت في الجانب الجنائي من الدين، وصارت واجبته دراسته في المقارنة بين القوانين العربية بعضها بعض من جانب، وبالفقه الإسلامي من جانب آخر، ولكن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها جزئية اهتممت بالجانب العقلي فقط، ولم تشمل النواحي الأخرى للدين، إضافةً لقصورها على السعودية في التطبيق جعلها خاصة لم ترق لمستوى العموم، وهذا مع ما يمكن من مقارنة للجانب الفقهي إلا أنه طغى عليها الجانب القانوني، و لم يبرز صاحب الكتاب محاسن الفقه الإسلامي في معالجة هذا المشكل الاقتصادي الذي لا غنى لأحد عنه.

أما الأستاذ علاء الدين خروفه فقد أوردها في كتابه: عقد القرض في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، حيث تناول منها ما يخص أهمية الدين وأهمية توثيقه في ضوء آية الدين في سورة البقرة، مورداً آراء الفقهاء حولها، وما جاء من السنة في توثيق

٨ هاشم، محمود محمد، الحبس في الديون في المملكة العربية السعودية والتشريعات العربية دراسة مقارنة، الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود، ط ١٤٠٨ هـ.
٩ خروفه، علاء الدين، عقد القرض في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (بيروت: مؤسسة نوفل، ط ١٤٠٩ هـ، ص ١٥٣ وما بعدها.
الديون سواء كان بالكتابة، أو الإشهادة، وتعرض لأدوات الضمان كالرهن وغيره.

وسيستفيد الباحث في دراسته من تلك المسائل التي أثارها الشيخ.

وقد تناول الدين الهامي صبحي محمدي في كتابه: "النظرية العامة للمورجات والعقود في الشريعة الإسلامية" بدءاً من البند السابع، ومن الفصل الثاني إلى الفصل الرابع، فقد بدأ بمناقشة الحجر على الدين، وعساكي وأثره في تصرفات الدين وقسمة أمواله، ثم ناقش في الفصول المذكورة حبس الدين، شرعاً وقانوناً، ومنعه من السفر وغيره، وحبس العين وشروط حبسها، وبعض العقود التعويضية التي لها صلة بالدين، ومضى ليدنح حقوق الغرام، وموقع المورجات، وفيها الإبقاء وتفصيلاتها، والمقاضاة، بالإضافة للإبره وأنواعه، ومسألة انتقال الدين، ودين الدين والحوالة.

فهذه الدراسة تعدّ أضواء الدراسات من الناحية الفقهية والقانونية وأكثر التزاماً بالمنهج الذي تعهدت به في تناول الموضوعات ومناقشتها، إلا أن الكمال يبقى للحقي الفيض، حيث لم تغلب اهتماماً لجوانبها المعاصرة، وإنما اقتصرت على القانون العثماني متمثلاً في مجلة الأحكام العدلية والقوانين اللبنانية. كما أن اهتمامها بالجوانب العقابية كحبس الدين إلا أنه يستند إلى هذه الدراسة في معرفة شرعية الحجر على الدين، وبكلام شرعية دين الدين، ودين الدين والحوالة. فالباحث وإن لم يتناول بيع الدين صراحة فإنه تحدث عن بعض أموره ومسائله التي لها تأثير في حكم بيع الدين.

وتناول الدكتور المترك بيع الدين في كتابه "الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية" حيث خصّ المسألة السابقة بعنوان "بيع الدين" بدأ حديثه عن تقسيم المال إلى عين ودين وأصل تقسيمه، ثم عرف الدين في اللغة والإصطلاح مورداً له عدة تعريفات، ليتثقل مباشرة إلى آراء الفقهاء في بيع الدين حالاً أو مؤجلًا للمدين، وليسر المدين ذاكراً لبيع الدين خمسة صور، ومن قال بيضاء من جمهور الفقهاء مورداً حجاجهم

٧ محمدي، صبحي، "النظرية العامة للمورجات والعقود في الشريعة الإسلامية" (بيروت: دار العلم للملايين، ط ٣، ص ١٩٨٣، ج ٢، من ص ٤٠٨-٤٠٦، وكذلك ص ٥١٢-٥٣٨.
٨ المترك، عمر بن عبد العزيز، "الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية" (الرياض: دار العاصمة، ط ٣، ص ٤١٨-٤١٨، ص ٢٨٥-٢٨٥، ٢٠٠٦-٢٠٠٦).